

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحفظون " ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا ونبينا محمد القائل " أنزل القرآن على سبعة أحرف " ورضي الله عن صحابته الكرام الذين نقلوا لنا عنه القرآن كما سمعوه ، ورحم الله العلماء ، وخاصة القراء الذين أوصلوه لنا كما نقلوه عنهم فعنه صلوات الله وسلامه عليه ، وبعد :

فإن المتابع للحركة العلمية في هذا الزمن ، يلاحظ الاهتمام الكبير - والله الحمد - بالقرآن الكريم ، وقراءاته المتواترة ، سواء الرجال والنساء ، وهذا لا شك في أنه من أبواب حفظ الله تعالى لكتابه الكريم .

ومع هذه الحقيقة؛ فإننا نجد الاهتمام منصباً على القراءات من حيث الرواية فقط ، وإغفال جانب الدراية تأليفاً وتدريساً إلا ما ندر .

ولما علمت بأن الإخوة في " رئاسة هيئة تدقيق المصاحف والقراءات التابعة لرئاسة الشؤون الدينية بتركيا ستنظم مؤتمراً دولياً حول القراءات؛ أحببت أن أنال شرف المشاركة فيه ، وذلك ببحث مختصر - حسب طبيعة بحوث المؤتمرات العلمية - أسلط الضوء فيه على جانب مهم من جوانب الدراية في علم القراءات ، ويكون تحت مظلة كتاب هو عمدة كتب القراءات؛ أعني كتاب " النشر في القراءات العشر " للإمام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت 833 هـ) رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عنا وعن أهل القرآن خير الجزاء .

وقد تناولت في هذا البحث مسألة أرى أنها من المسائل المهمة في جانب الدراية لطالب علم القراءات المهتم بكتاب النشر في القراءات العشر، وهي عبارة عن نماذج من تحرير ابن الجزري لبعض الأوجه فأقول والله الموفق :

لا شك أن القراءات العشر وصلت إلينا متواترة وصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الأمة لم تُهمل أي قراءة منها، ولا أصلاً من أصول تلك القراءة، بل حافظت عليها عن طريق حفظها في الصدور والسطور، وهذا تحقيق لوعده الله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحفظون. [الحجر: 9].

لكن لما طال الزمن، وبَعُد العهد عن القراء أصحاب هذه القراءات، وألّفت الكتب في قراءاتهم؛ جامعةً لمختلف رواياتهم، وتشعب طرقهم، وابتكر الناس - لِقِصَرِ الهمم - طريقة (جمع القراءات) في ختمة واحدة، مخالفين في ذلك ما درج عليه السلف من أفراد كل رواية على حدة، نشأ ما سماه المتأخرون بـ (التحريرات).

التحريرات لغة :

مادة «حرر» في اللغة: خيار كل شيء، ومن ثم أطلق مجازاً على أكثر من معنى، يناسب البحث هنا منها: الفعل الحسن، (1) ومنه قول طرفة: (2)

لا يكن حبك داء قاتلاً ليس هذا منك ماويّ بحر (3)

أي: ليس هذا منك بفعل حسن.

ومنه قولهم: تحرير الكتاب وغيره، أي: تقويمه وتخليصه، بإقامة حروفه، وتحسينه بإصلاح سقطة.

التحريرات في الاصطلاح :

أمّا تعريف (التحريرات) اصطلاحاً عند القائلين به من أهل القراءات فهو: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل. (4)

ويقصدون بذلك تمييز الأوجه والطرق والروايات عن بعضها، وعدم اختلاطها في الأداء حتى لا يقع القارئ في التلفيق. (5)

ف (التلفيق) و(التركيب) و(الخلط) المضافة إلى (القراءات) كلّها مصطلحات لمسمّى واحد عندهم وهو: الانتقال من قراءة إلى أخرى، أثناء التلاوة، دون إعادة ولا تكرار لأوجه الخلاف، بل إن القارئ يقرأ آية؛ أو بعضها أو أكثر منها، على قراءة، ثم ينتقل إلى قراءة ما يليها وفق قراءة قارئ آخر؛ دون عطف لأوجه الخلاف في الموضوع الواحد.

ويرى الباحث أن (التحريرات) قسمان:

الأول: تحريرات في الطرق والروايات، كما فعل الإمام الداني في «التيسير» مقارنة بما في «جامع البيان»، وكما فعل ابن الجزري في «نشره» حيث سبر غور كثير من كتب القراءات،

(1) انظر: أساس البلاغة والتاج (حرر).

(2) اسمه الحقيقي: عمرو بن العبد، ينتهي نسبه إلى معد بن عدنان، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، يقال له: ابن العشرين؛ لأنه قتل وسنه تلك، وقيل: بعدها بست، قتله عمرو بن هند.

انظر: طبقات الشعراء: 138/1

(3) البيت هو ثاني أبيات قصيدة مطلعها:

أصحواليوم أم شافتك هرُ ومن الحب جنون مستعر

انظر: مختار الشعر الجاهلي: 323/1.

(4) انظر: الفوائد المفهومة: 6.

(5) مأخوذ من: لفق الثوب يلفقه لفقاً؛ وهو ضم إحدى الشقتين إلى الأخرى فتخطيها، والمراد هنا ضم أوجه على أوجه. انظر: اللسان (لفق).

فحرّر منها هذه الطرق والروايات، وتلك سمة بارزة في كتب السلف المتعلقة بالقراءات، حيث يبدوون مؤلفاتهم بذكر أسانيدهم المتصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن عندهم: لا بدّ لكل من قرأ بمضمّن كتاب أن يعرف طريقه. (6)

الثاني: تحريرات في (الأوجه) وتفرّقوا فيها إلى ثلاث شعب:

الأولى: لم يرد عنهم فيها شيء ألبته، قلّ أو أكثر، تلميحاً أو تصريحاً، وهم السلف الأقدمون، فلم يُعرف عنهم فيما وصلنا عنهم من تراثهم ترتيب وجه على آخر، أو منعه عنه، وهم لم يحتاجوا إلى هذا؛ لأنهم كانوا يُفردون كلّ قراءة على حدة، بل كلّ رواية؛ ولا يبالون بطول الزمن أو قصره في ذلك.

الثانية: من جاء عنهم شيء منها، ولكن باقتصاد، وعدم فتح الباب على مصراعيه، منهم إمامنا ابن الجزري رحمه الله كما سيأتي بيانه.

الثالثة: عكس السابقتين، حيث اهتموا بالتحريرات كثيراً، وبالغوا فيها أشدّ مبالغة، وهم بعض المتأخرين، حتى إن بعضهم أفردها بالتأليف، (7) فشعبوا فيها الأقوال والتعقّبات، والأخذ والردّ، والجواز والمنع، إلى درجة أن بعضهم صرّح أن عدم (التحريرات) يؤدّي إلى قراءة ما لم ينزل. (8)

بعد هذه المقدمة؛ وقبل ذكر أمثلة للتحريرات عند ابن الجزري نُنبّه على شيء مهمّ وهو أنحرّمه الله مع إخباره بأنه سيلتزم (التحرير) وذلك في قوله: «ملتزماً للتحرير (9)»، لاحظنا أنه رحمه الله جعل هذه التحريرات (مسائل) تحت عنوان (قواعد) فقال: «ويندرج تحت هذه القواعد مسائل» (10)، ثم ذكر بعضها.

وأيضاً قبل أن ندخل في صلب الموضوع، فنذكر نماذج يتبين فيها كيف تعامل ابن الجزري رحمه الله مع " التحريرات"، والتي قد ألمحت قبل قليل إلى أنه من الفئة الثانية وهي التي

(6) انظر: غيث النفع: 35.

(7) منهم الشيخ علي بن عبد الله المنصوري (ت 1134 هـ) له: «تحرير الطرق والروايات في القراءات»، والشيخ محمد بن محمد بن خليل الطباخ (1205 هـ) له «هبة المنان في تحرير أوجه القرآن»، وغيره، والشيخ مصطفى الأزميري (ت 1155 هـ) وهو أشهر وأدق من تعقب المؤلف، والشيخ محمد بن أحمد المشهور بالمتولي (ت 1313 هـ) خاتمة المحررين إلى يومنا هذا، عُرف بـ(ابن الجزري الصغير) لعلو كعبه في القراءات.

(8) هذا قول الشيخ القسطلاني رحمه الله، قاله في كتابه لطائف الإشارات: 1394/4

(9) النشر: 56/1

(10) النشر: 456/1

لم تحمل التحريرات ، وفي نفس الوقت لم تبالغ فيها كمبالغة المتأخرين ، فأقول والله الموفق والهادي إلى الصواب :

أما بيان منهج ابن الجزري رحمه الله في «التحريرات» فيقال فيه:

المطلّع والقارئ لكتاب النشر؛ يلاحظ ثلاثة أمور:

الأولى : أن التحريرات عنده إنما هي في بعض أبواب (الأصول) وخاصة بابي (المد) و(الوقف على الهمز)، وأما «الفرش» فهو شبه خلو منها كليّة، مما قد يُفهم منه عدم اعتداد المؤلف بها، وأنها ليست هدفاً بحدّ ذاتها، وبالتالي لا يترتب على عدم الأخذ بها إخلالٌ في الأداء والتلاوة.

الثاني : أنه يستخدم عبارات تدلّ على موقفه من (التحريرات) التي يذكرها، إمّا قبولاً بها أو رفضاً لها، من حيث صحتها أو عدمها، وأحياناً قليلة يذكر صاحب (التحريرات) إن وجد، والردّ عليه إن كانت غير صحيحة.

الثالث : إن ابن الجزري لم يُطلّ الكلام كثيراً على المسألة أو الكلمة المراد تحريتها، اللهم إلا في كلمة (الآن) موضعي يونس [51، 91] حيث تكلم عليها في قرابة ثلاث صفحات، وعلل المؤلف صنيعة هذا بقوله: «فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف ما ذكرت هنا والحقُّ أحقّ أن يتبع.»(11).

ونكتفي بذكر أمثلة لبيان كيفية تعامل المؤلف معها وتناوله لها، قال رحمه الله:

1- «إذا قرئ بالسكت لحفص فإنه لا يكون إلّا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأشناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص؛ وليس له إلا الإدراج.»(12).

2- «إذا قرئ (الم الله) [آل عمران: 1، 2] بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المدّ والاعتداد بالعارض، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في (الم أحسب) [العنكبوت: 1، 2] الوجهان المذكوران.»

(11) النشر : 359/1

(12) النشر : 427/1

ثمّ عزا المؤلّف كلّ وجه إلى قائله من أصحاب الكتب والطرق، وعلّل ترجيح ابن غلبون لوجه القصر بقوله: «من أجل أن الساكن ذهب بالحركة».

ولم يكتف بذلك، بل ضَعَف قولَ الفاسيّ: «ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاةً لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً»، علّق عليه المؤلّف بقوله: «إنه تَفَقُّه وقياس لا يساعده نقل.»(13).

3- «مسألة (الخبء) [النمل: 25] فيها وجه واحد وهو: النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخباء﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، ودُكِر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاها الهذلي، ولا يصح عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل فتصير ستة(14)».

هذا أنموذج لبعض كلمات وأوجه ذكر فيها المؤلّف (تحريرات) حسب مفهوم المتأخرين، أو (قواعد) حسب تعبير المؤلّف نفسه.

وقبل ختام هذا المبحث يقف الباحث عند مسألتين يرى أنّهما مهمّتان حيث لم ير من تطرق إليهما من المحررين، وهما في حاجة ماسّة إلى مزيد من الدراسة؛ إذ إن فيهما مخالفة لمنهج المتأخرين القائلين بوجوب العمل بالتحريرات.

وهاتان المسألتان هما:

الأولى: كلمتي (ضعف و ضعفاً) [الرّوم: 54]:

أجمعت كتب القراءات على أن عاصماً وحمزة قرآ الكلمتين بفتح الضاد، وأن الباقيين قرؤوهما بالضمّ.

ثمّ صرّحت بأن حفصاً ورد عنه الاتفاق مع الباقيين، أي إن له الضمّ أيضاً، فتحصّل له وجهان: الفتح والضمّ.

وهي مسألة من مسائل التحريات، أهملها المحرّرون، وعزّوها من التحرير، ومرّوا عليها مرور الكرام، مع أن فيها لمن أراد التحرير وطلب الحق كلاماً وتحريراً، وهي مسألة يتوجّه النقد

(13) النشر : 360-359/1

(14) النشر : 476/1

فيها على القائلين بوجوب (التحريرات).

هذه المسألة هي: إجازة وجه (الضم) لحفص في الكلمتين المذكورتين وجعله مقروءاً به له.

والإشكال والنقد هو: أن جُلَّ كتب القراءات -التي تيسر الاطلاع عليها- تنصّ على أن (الضم) لحفص إنما هو اختيار منه، وليس رواية عن شيخه عاصم.

وهذه نصوص بعض الأئمة المحققين:

1- قال ابن مجاهد: «قرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم بضم الضاد.» (15)

2- قال ابن غلبون بعد أن ذكر أصحاب الفتح شعبة، وحمزة، والمفضل فقط: «وذكر حفص أنه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءته إلا هاهنا. إلخ» (16).

3- قال مكّي: «ذكر عن حفص أنه رواه -الفتح- عن عاصم، واختار الضمّ لرواية قويت عنده.» (17).

4- قال الداني: «أبو بكر وحمزة (ضعف) [الروم: 54] في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ، غير أنه ترك ذلك واختار (الضم) اتّباعاً منه لرواية عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه ذلك بالضمّ، وردّ عليه الفتح وأباه، قال- الداني-: وما رواه حفص عن عاصم عن أمته أصحّ.» (18).

5- قال المعدّل بعد أن ذكر خلاف القراء في الكلمتين: «وإنما اختار حفص ذلك- الضم- برواية رواها عن النبي □ أنه قرأ بالضمّ.» (19)

فهذه النصوص وغيرها كثير عن الأئمة المعتمدين، والكتب المعتمدة في القراءات، كلّها صريحة في عدم رواية حفص (الضم) عن عاصم، وإنما هو مخالف له، باختياره بعد أن روى عنه الفتح.

وقد ورد هذا عن حفص نفسه حيث قال: «ما خالفت عاصماً في شيء مما قرأت به

(15) السبعة: 508.

(16) التذكرة: 495/2.

(17) التبصرة: 635.

(18) التيسير: 175-176.

(19) روضة الحفاظ: سورة الروم

عليه إلا ضمَّ هذه الثلاثة الأحرف.»(20).

ومحلّ الإشكال المتّجه على المحرّرين هو أن يُسألوا: كيف أجزتم القراءة بهذا الوجه؟ فهو وإن كان صحيحاً عن حفص؛ فإنه لم يقرأ به على شيخه، مما يعني أنه وجه منقطع الإسناد.

قال الجعبري رحمه الله عند قول الشاطبي رحمه(21) الله:

وفي الروم صف عن خُلف فصل

قال: «إطلاقه الوجهين هنا لحفص قيل فيه نظر من وجهين:

كون حفص نقل الضم عن غير عاصم.

وكونه من طريق عمرو بن الصّبّاح، وطريقه عن عبيد بن الصّبّاح.

وهو في اصطلاح المحدثين (تدليس)... وكان ينبغي أن يقطع لعاصم بفتح الكلّ

كالأصل.»(22).

وبهذا تكونون قد وقعتم فيما منعتم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعليل حفص

في اختياره (الضمّ) أنه من أجل الحديث، قولٌ - عند علماء القراءات - لا يقبل ولا يعتمد

عليه لو كان الحديث صحيحاً ومتفقاً عليه، وبالأحرى إذا كان ضعيفاً كما هنا.(23)

استطراد :

وأرى أنه من المناسب هنا أن نطرح هذا السؤال على القائلين بوجوب التحريرات ، وهو :

لماذا لم يُعامل هذا الوجه معاملة زيادات الشاطبي؛ مع أن الفارق بينهما جوهري، وهو

أن الزيادات غير منقطعة، وأقصى ما يقال فيها هو خروجها عن طريقه.

فعدمُ وقوف المؤلف عند هذا الوجه لحفص كوقوفه عند الزيادات؛ والتنبيه على صحتها

من عدمه، خروجٌ عن منهجه، بل عن طريقه، ومخالفٌ لما صرّح به هو نفسه حيث قال: «إلا

أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطّاه ولا نخلطه بسواه.»(24).

هذا؛ وقد وقفت على محاولة للشيخ المتوّليّ رحمة الله عليه نقلها عن الجعبري، حاول فيها

تسوية اختيار حفص للضمّ، مع روايته الفتح عن شيخه، فقال: «قال الجعبري في شرح

(20) النص من «التبصرة» 635، وانظره أيضاً في: غاية النهاية: 254/1، روضة الحفاظ:

ق 178 وغيرها.

(21) الشاطبية: 57.

(22) كنز المعاني: ق: 249.

(23) ضُعف الحديث؛ لأن فيه عطية العوفي. انظر: التيسير: 176.

(24) النشر: 334/1

«الشاطبية»: قول الأهوازي: أبو عمارة عن حفص عن عاصم، والخزاز (25) عن هبيرة عن حفص عنه بضمّ الضاد كلّ ما في (الروم)، صريح في أن حفصاً نقل الضم عن عاصم.» (26).

وزاد الجعبري بعد هذا الكلام -والشيخ المتولي لم ينقله-: «وهذا جواب صحيح إن قصده الناظم، (27) فإن قلت: كيف خالف من توقفت صحة قراءته عليه؟ قلت: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه.» (28).

وعليه، فإن ما أبهمه الأئمة: الدائي ومكي وابن الجزري، وغيرهم في عباراتهم حتى فهم من ظاهرها عدم قراءة حفص بالضمّ على عاصم، اتضح بهذا الكلام -أعني كلام الجعبري- أن ذلك الظاهر غير مرادهم رحمة الله عليهم أجمعين؛ لأنه لا يمكن بحال -عندي- أن أولئك الأئمة يجيئون بـ _____ زون ق _____ راءة منقطع _____ الإسناد.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن وجه الضمّ لحفص خارج عن طرق «التيسير» و«الشاطبية» و«النشر»، ومع ذلك -فكاتبه- يقرأ به تبعاً لمشايخه، وتحسيناً للظنّ بهم فيما قرؤوا وأقرؤوا به، من أنهم لا يقرؤون إلا بأثر، ولا يشترط في مثلي أن يعلم جميع الأسانيد، وما كنت لأصبح بدعاً في منع هذا الوجه الذي أجازته علماء القراءات مع خروجه عن جميع طرقهم الصغرى والكبرى، وما كتبت هذا إلا أمانة للعلم، وتقديماً للرواية على الدراية، وتبييناً لعدم انضباط منهج المتأخرين من المحرّرين في بعض المسائل. والله أعلم.

الثانية: مسألة: السكت بين السورتين ل(خلف) في اختياره:

صرّح المؤلّف في موضعين بعبارة مطلقة، تدلّ بمنطوقها ومفهومها على أن أبا العزّ

(25) أحمد بن علي بن الفضل، أبو جعفر، البغدادي، مقرئ، ماهر، ثقة، قرأ على هبيرة وغيره، قرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما. توفي سنة (286 هـ).

انظر: غاية النهاية: 86/1-87، المعرفة: 512/2، تاريخ بغداد: 303/4.

(26) الروض النضير: ق: 381-382.

(27) يقصد به الإمام الشاطبي رحمه الله.

(28) كنز المعاني: ق: 249-250، لكن يُردّ على هذا بأن حفصاً لم يتلق الضمّ عن عاصم نفسه، حتى وإن كان عاصم أقرأه لبعض تلاميذه، وأيضاً: إن الضم وإن كان قرأ به عاصم إلا أنه لم يصلنا من الطرق المعتمدة لا «التيسير» ولا «الشاطبية» - وهما عمدة الجعبري- ولا «النشر» ولا «الطبية». والله أعلم.

القلائسي في «إرشاده» روى عن خلف - في اختياره - بكماله، أي من الروايتين: رواية إسحاق ورواية إدريس، السكت بين السورتين. وقال: «رَوَى عنه - خلف - أبو العزّ في «إرشاده» السكت بين السورتين.» (29).

وقال في موضع آخر: «واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت،... ونصّ له صاحب «الإرشاد» على السكت.» (30).

ودلالة هذا الكلام هي أن إسحاق وإدريس عن خلف يسكتان بين السورتين، وهذا فيه نظر من جهتين:

الأولى: أن «الإرشاد» ليس فيه لخلف إلا رواية واحدة وهي رواية إسحاق، وهي من طرق «النشر» وليس فيه رواية (إدريس) ألبتة. (31)

الثانية: في «الكفاية الكبرى» لأبي العزّ رواية إدريس، ولكنها ليست من طرق «النشر» ولم يخترها المؤلف في طريقه. (32)

وقد اضطرب - عندي - مذهب الشيخ الأزميري رحمه الله في هذه المسألة، فبعد أن قرّر أنّ السكت لإسحاق، وأنه الأولى ختم كلامه بالتصريح بقبول عموم كلام المؤلف فقال: «ولكن أخذناه - السكت - لإدريس أيضاً اعتماداً على ابن الجزري.» (33).

فحسب المنهج الذي بنى عليه المحرّرون - وهو إمامهم - مذهبهم الصعب، كان عليه - رحمه الله - أن لا يأخذ بالسكت لإدريس بين السورتين، ولما كتّب عليه أخذه؛ فكان الأسلم أن يكون من «الكفاية الكبرى» لا «الإرشاد» فهو هنا رحمه الله لم يخلط طريقاً بطريق، بل خلط كتاباً بكتاب.

وقد كان الشيخ المتوّلي رحمه الله أكثر دقة - عندي - وأسلم منهجية وطريقاً، حيث قال بعد أن ذكر ما سبق: «فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيّد» (34)، وهذا هو الصواب.

(29) النشر: 191/1

(30) النشر: 259/1

(31) انظر: الإرشاد: 156-155.

(32) انظر: الكفاية الكبرى: 111-110.

(33) انظر: تحرير النشر: ق: 195/ب، بدائع البرهان: ق: 10 و176.

(34) الروض النضير: ق: 37-36.

وخلاصة القول: أن السكت بين السورتين لخلف في اختياره إنما هو من رواية إسحاق،
وعليه فيكون له -خلف- وجهان: السكت وعدمه. والله أعلم.

الغنة للأزرق :

قال ابن الجزري رحمه الله في الطيبة :

وادغم بلا غنة في لام ورا **** وهي لغير صحبة أيضاً ترى

وهذا نص صريح منه رحمه الله بالأمر بالغنة في اللام في نحو " هدى للمتقين " وفي الراء في نحو
" من ربه " لكل القراء ما عدا صحبة ؛ وهم : شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر.

وهذا التصريح منه رحمه الله صرح به أيضاً في النشر حيث قال:

" قلت: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحتمن طرق كتابنا نصاً
وأداء عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص، وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير،
وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم اهـ (35).

لكن ذهب أصحاب التحريرات ؛ ومنهم الشيخ الإزميري والمتولي رحمهما الله تعالى، إلى
منع الغنة للأزرق؛ وناصر القول بعدم صحتها عن الأزرق ، وأنها لا تصح ؛ بل وصف
الشيخ المتولي رحمه الله القائلين بالغنة للأزرق كالشيخ المنصوري رحمه الله بقصر المهمة
في تحرير الطرق ! حيث قال رحمه الله :

" وأما الأزرق عن ورش فلا غنة له أصلاً(36)، وإلى ذلك الإشارة بقولنا: ولا غنة عن
أزرق قط " : أي خلافاً للمنصوري ومن تابعه ممن قصرت همته عن تحرير الطرق
"اهـ(37).

وبناء على ما حرره الشيخ الإزميري ؛ حاول بعض أهل التحريرات الاستدراك على
بيت ابن الجزري في الطيبة بقوله : " ولو قال - ابن الجزري - :

" وهي لغير صحبة جوداً ترى "

(35) النشر : 24/2

(36) وهذه عبارة الأززميري نفسه رحمه الله ، ذكرها في كتابه : بدائع البرهان: ق 21

(37) الروض النضير: 197

لكان أفضل؛ لأن الأزرق ليس له الغنة في اللام والراء كما حققه العلامة المتولي " اهـ
قلت :

أولاً : ابن الجزري لا يعجز أن ينظم رمزاً للأزرق لو كان يرى منع الغنة له !

ثانياً : تغيير بيت ابن الجزري أرى أنه لا يصح ؛ لأن ابن الجزري صرّح بصحة الغنة
للأزرق عنده .

ثالثاً : إذا أردنا أن نوثق غنة الأزرق في الكتب ؛ فهي من كتاب الموجز للأهوازي حيث
صرح بها لورش فقال: " قرأت على جماعة بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين عند
اللام والراء حيث وقعت عندهم مثل قوله تعالى : " هدى للمتقين " و " فإن لم تفعلوا " و "
من ربهم " ...قال: والوراية عن نافع وعاصم وابن عامر : الإظهار عندهما ، والذي قرأت
به عنهم ما أعلمتك به " اهـ(38)

وهنا قد يقول قائل : إن هذا الكتاب ليس من طرق النشر ؛ فلا يصح الاعتماد عليه في هذه
المسألة ؟

فالجواب: صحيح أن هذا الكتاب ليس من أصول النشر؛ لكنه من الكتب التي روى منها ابن
الجزري القراءات التي فيه ، ومن ضمنها طريق الأزرق عن ورش .

أما الدليل على أن ابن الجزري رحمه الله روى القراءات منه ؛ فهو ما صرّح به نفسه في
كتابه " جامع أسانيده " حيث قال أثناء ترجمته لشيخه ابن اللبان رحمه الله : " ..ثم شرعت
عليه في ختمة أخرى بالقراءات العشر؛ جمعت فيها كل ما ذكر لي أنه رواه من الكتب
والقراءات، وسمعت من لفظه عدة كتب في القراءات، وقرأت عليه أيضاً كثيراً من كتب
القراءات " اهـ(39)

(38) الموجز: 54
(39) جامع أسانيد ابن الجزري: 99-100

وأما الدليل على أن هذا الكتاب من مروياته التي أجازها شيخه ابن اللبان ، فقولته : " ..قال شيخنا ابن اللبان : قرأت عليه – ابن حيان – كتاب التيسيروالموجز للأهوازي" اهـ (40)

فهذان نسان على أن ابن الجزري متصل الإسناد إلى الموجز ، الذي فيه طريق الأزرق عن ورش، وفيه التصريح بالغنة له :

قال الأهوازي رحمه الله : " وأما رواية ورش عن نافع : فإني قرأت بها القرآن من أوله إلى خاتمته على أبي بكر محمد بن عبدالله بن القاسم بن إبراهيم الخرقى، وأخبرني أنه قرأ على أبي بكر عبدالله بن مالك بن سيف التجيبي، وأخبره أنه قرأ على أبي يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق، وأخبره أنه قرأ أبي سعيد عثمان بن سعيد ورش، وأخبره أنه قرأ على نافع " اهـ(41)

ثم قال الأهوازي مصرحاً بالغنة للأزرق: " قرأت على جماعة بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء حيث وقعت عندهم، قال : .. والرواية عن نافع وعاصم وابن عامر الإظهار عندهما ، والذي قرأت به عنهم ما أعلمتك به.. قال: والباقون بإدغامها " اهـ(42)

فظهر من هذا أن الغنة واردة عن الأزرق بسند متصل من ابن الجزري إلى إلى ورش من طريق الأزرق ، خلافاً لمن أطلق القول بعدم ذلك .

وقصارى القول عند داتب هذه الحروف أن يقال: إن الغنة للأزرق صحيحة متصلة عن ابن الجزري ، وبما أنه قد أثبتتها فلا ينبغي تركها ، بل نقرأ بها على أنها اختيار له ، ومع أنها خروج منه عن طرق النشر ، فلا غضاضة في ذلك ، فهو قد خرج عن طرق كما في المسألة التالية وهي:

(40) جامع أسانيد ابن الجزري : 115

(41) الموجز: 31

(42) الموجز: 54-55

الإدغام الكبير ليعقوب ، وهو المعروف عند أهل القراءات بالإدغام المطلق ، وبعضهم يسمّيه الإدغام العام ، خلافاً للإدغام الخاص : في نحو : (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكٌ" و " جَعَلَ لَكُمْ" وغيرها .

وقبل الحديث عنها يستحسن إعطاء نبذة مختصرة عن مذهب يعقوب في هذا الباب ، فأقول والله الموفق :

ليعقوب في باب الإدغام الكبير ، ثلاثة مذاهب :

الأول : من رواية رويس عنه :

له ما يسمّى المذهب الخاص ؛ وهو إدغام كلمات مخصوصة ؛ فأدغم بعضها قولاً واحداً ، وبعضها بخلاف ، والراجح إدغامه ، وبعضها عكسه ؛ وبعضها بالوجهين دون ترجيح أحد الطرفين ، وذلك كالتالي :

1- ما أدغمه قولاً واحداً : وهي : " فلا أنساب بينهم " (المؤمنون :) ، و " ثم تفكروا " (سبأ :) و " نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً إنك كنت " (طه :) ، فهذه الخمسة الأحرف مما لا خلاف عن رويس في إدغامها .⁴³

2- ما أدغمه بخلاف ؛ مع أرجحية الإدغام : " لذهب بسمعهم " (البقرة :) ، و " جعل لكم " ، جميع المواضع الثمانية التي هي في سورة النحل و " لا قَبِيلَ لَهُمْ " (النمل :) و " أنه هو أغنى وأقنى ، وأنه هو رب الشعري " كلاهما بالنجم () فهذه اثنا عشر موضعاً أدغمها النخاس من جميع طرقه ، وكذا الجوهري ؛ كلاهما عن التمار ، وهو الذي

⁴³ - شرح الطيبة لابن الناظم : 70 ، إيضاح الرموز : 108

لم يذكر الداني وأكثر أهل الأداء عن رويس سواه ، وهو الراجح عند أهل الأداء .⁴⁴

3- ما أدغمه بخلاف ، مع أرجحية الإظهار : " جعل لكم " في غير سورة النحل والشورى ، وهو في سبعة عشر موضعاً ؛ في البقرة ، والأنعام ، ويونس ، وطه ، والفرقان ، والقصص ، والسجدة ، ويس ، وثلاثة غافر ، والزخرف ، وحرفا الملك ، وموضع في سورة نوح .⁴⁵

4- ما أدغمه وأظهره دون ترجيح أحدهما : " ثلاثة في البقرة " الكتاب بأيديهم " و " العذاب بالمغفرة " و " نزل الكتاب بالحق " ، و " من جهنم مهاد " (الأعراف) و " لا مبدل لكلماته " (الكهف) و " فتمثل لها " (مريم) و " لتصنع على عيني " (طه) و " أنزل لكم " في الأنعام ، والنحل ، والزمر ، و " كذلك كانوا " (الروم) و " جعل لكم " (الشورى) و " وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا " الأولان في النجم ، و " ركبك كلا " الانفطار ، فهذه أربعة عشر حرفاً اختلف عنه بين الاظهار والادغام من غير ترجيح أحدهما .⁴⁶

الثاني : من رواية روح : لم ينفرد عن يعقوب في الإدغام الخاص هنا ، لكن ورد عنه كرويس إدغام " والصاحب بالجنب " (النساء) و " ربك تتمارى " (النجم) و " تمدوني " (النمل) .⁴⁷

الثالث : الإدغام العام من الروایتين : وهو مسألتنا هذه التي نبحتها بعون الله تعالى وتوفيقه ، فنقول :

44 - انظر : إتحاف فضلاء البشر : 24
45 - انظر : شرح الطيبة لابن الناظم : 72 ، إيضاح الرموز : 109
46 - انظر : شرح ابن لناظم : 71 ، الاتحاف : 24
47 - انظر : النشر : 1 / ، إيضاح الرموز : 107

أولاً القراءة : قرأنا به من طريق طيبة النشر ، قال فيها رحمه الله :

"وقيل عن يعقوب ما لابن العلا"

يعني : كل ما قرأه أبو عمرو البصري بالإدغام الكبير ، فقد قرأه يعقوب الحضرمي كذلك ، من روايته : رويس وروح .⁴⁸

ثانياً : الإسناد :

بين الإمام ابن الجزري رحمه الله إسناد الإدغام الكبير ليعقوب ، وأنه من كتاب " المصباح " لأبي الكرم الشهرزوري رحمه الله ، فقال :

"وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المثلين والمتقارين ، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: المطلوب في قراءة يعقوب. وبه قرأنا على أصحابنا عنه. وربما أخذنا عنه به ، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز (قلت) هو رواية الزبير عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب" اهـ⁴⁹

قوله رحمه الله : " وذكر صاحب المصباح .. " يقصد قول أبي الكرم في المصباح ، وهو : " وروى الأهوازي عن الزبير عن رجاله⁵⁰ عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو " . اهـ⁵¹

هذا هو الذي وصلنا من إسناد الإدغام الكبير ليعقوب ، وهو من كتابين :

- 1- المصباح لأبي الكرم الشهرزوري .
- 2- المطلوب في قراءة يعقوب ، لأبي حيان الأندلسي .

48 - انظر : النشر : 1 / ، شرح الطيبة لابن الناظم : 72 ، إيضاح الرموز : 109

49 - النشر : 1 / 302-303

50 - رجاله هم : أبو سليمان أيوب بن عبدالله الذهبي ، ومحمد بن عبد الخالق ، وأبو حاتم السجستاني ، وفضل بن أحمد الهذلي ، وأبو

المهلب عامر بن عبد الأعلى الدلال ، وإبراهيم" . انظر : الجامع للروذباري : (ق 62/أ)

51 - المصباح : 1 / 462

3- ثالثاً : التحرير :

أخذ القراء الذين يقرؤون قراءة يعقوب بالإدغام الكبير له ، أخذاً بكلام ابن الجزري في " نشره " و " طبيته " ؛ أعني قوله فيها : " وقيل عن يعقوب ما لابن العلا " فقالوا إن يعقوب له الإدغام المطلق مثل أبي عمرو .

وأرى أن هذا الكلام لا يصح لو طبّقنا عليه أسس التحرير العلمي ، وذلك كالتالي :
أولاً : كلام ابن الجزري هنا ، إنما هو " حكاية " لا " رواية " بدليل قوله : " وذكر " ، فهي كمثيلاًتها من عبارات الحكاية ، نحو " وروى " و " أخبر " وغيرها ، فليست نصاً صريحاً في القراءة .

ثانياً : من باب التأليف : فلماذا يذكر الإمام ابن الجزري هذا الحكم ليعقوب بعد أن ينتهي من ذكر مذهب أبي عمرو ، ويتبعه ويأتي بموافقة حمزة له في بعض الكلمات ، ثم يأتي بذكر مذاهب رويس السابقة التي ذكرتها ، ثم يقول : " وقيل عن يعقوب ما لابن العلا " !!
لو كانت موافقة يعقوب لأبي عمرو في هذا الباب معتمدة عند ابن الجزري - حسب رأيي المتواضع - لجعله في الذكر مصاحباً ليعقوب ، ولما ذكره آخراً وبصيغة التمريض " وقيل ط كما سيأتي .

ثالثاً : دراسة هذا الإسناد المذكور ، وهذا يتأتى من خطوتين :

الأولى : الرجوع إلى كتاب " المصباح " للوقوف على المسألة فيه إسناداً وحكماً .

الثانية : الرجوع إلى أسانيد " المصباح " التي استقاها ابن الجزري منه وارتضاها في كتاب " النشر في القراءات العشر " .

أما الخطوة الأولى :

رجعت لكتاب المصباح ، فوجدته يقول في اسانيد قراءة يعقوب :

" ذكرْتُ له في هذا الكتاب تسع رواة منهم : رويس ، وروح ، وزيد بن أخي يعقوب ، وأبو العباس الوليد بن حسان ، وأبو أيوب الذهلي ، وابن عبد الخالق ، وأبو حاتم السجستاني ، وفضل الهذلي ، وأبو المهلب ، رضي الله عنهم أجمعين " اهـ .⁵²

52 - المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر : 1 / 382-383

وهنا ملاحظة مهمة جداً يُبنى عليها الحكم في هذه المسألة ، وهي :
أن إسناده أبي الكرم رحمه الله ، في الأربعة الأولى هو " قراءة " ، بينما هو في الخمسة الأواخر " إجازة " لا قراءة ، والله أعلم .
الخطوة الثانية :

ذكر ابن الجزري أن هذا الإدغام ليعقوب من المصباح هو من طريق الزبير عن روح ورويس عن يعقوب ، وهذا يعني أن جميع الطرق غير هذا الطريق ليس فيها هذا الإدغام ، وهو كذلك ، لأن المصباح حكاه عن الزبير عن رجاله ، كما سيأتي بعد قليل ، وهذا يجعلنا نذكر طريق الزبير في النشر ؛ وهي كالتالي :

قال ابن الجزري : " طريق الزبير عن روح من طريق غلام ابن شنبوذ من طريقين من غاية أبي العلاء قرأ بها علي أبي علي الحسن بن أحمد الحداد وقرأ بها علي أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار وقرأ بها علي أبي جعفر محمد بن جعفر الأصبهاني المغازلي وأبي الحسن علي بن محمد الزاهد الفقيه وقرأ بها علي أبي الطيب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي المعروف بغلام ابن شنبوذ ، ومن طريق ابن حبشان من الكامل قرأ بها الهذلي علي أبي نصر منصور بن أحمد وقرأ بها علي الأستاذ أبي الحسن علي بن محمد الأصبهاني وقرأ بها علي أبي الحسن علي بن عثمان بن حبشان الجوهري وقرأ ابن حبشان وغلام ابن شنبوذ علي الفقيه أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسيدي الزبيري البصري الشافعي الضرير (فهذه) ثلاث طرق للزبير وقرأ الزبير وابن وهب علي أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبده بن مسلم الهذلي مولاهم البصري النحوي " اهـ 53.

ويلاحظ هنا : أن الزبيري هو عن روح فقط ، ولم يذكر ابن الجزري طريقه عن رويس ، مع أنه قرأ عليه .⁵⁴

ثالثاً : التحرير :

بعد أن بيّنا أن هذا الإدغام مقروء به تبعاً لابن الجزري رحمه الله ، وأنه - الإدغام - من طريق المصباح ح حري بالباحث أن يقف قليلاً ليعلم مدى صحة هذا الوجه من عدمه ، وهل هو متصل الإسناد أم لا ؟ فنقول والله الموفق :

اتضح بعد بحث المسألة أن الإدغام الكبير المطبق ليعقوب لا يصح قراءة متصلة السند من طريق الطيبة ، ألبتة ، وذلك كالتالي :

أولاً : عرفنا أن الإدغام هو من طريق الزبيري ، وأن ابن الجزري لم يسند إليه إلا من كتابين ؛ وهما : غاية الاختصار لأبي العلاء ، و الكامل للهدلي ، ولم يذكر ابن الجزري أي طريق للزبيري من المصباح ، وعليه ؛ فإن البحث العلمي يقول : الإدغام هو للزبيري من الغاية والكامل ، وليس من المصباح ، وذلك لأن :

أ- ليس في المصباح طريق الزبيري عن رويس ، وفيه طريق للأهوازي عن رويس " إجازة " وليس قراءة ، وأيضاً ليست عن الزبيري .

ب- وليس فيه أيضاً طريق الزبيري عن روح قراءة ، بل فيه " إجازة " لا رواية

55 .

لكن : هل هذا يجعل الإدغام مقروءاً به من الكتابين ؟

54 - المصباح : 388/1
55 - انظر المصباح : 385 /1

الجواب : هذا لوحده لا يكفي ، بل لابد من الرجوع إلى الكتابين ، لنرى موقفهما من هذا الإدغام :

1- الكامل : رجعت إليه لمعرفة إسناده في طريق الزبيري ، فوجدته " إجازة " لا " قراءة " ، وذلك قوله : " طريق الزبيري : أخبرنا أبو نصر ... الخ⁵⁶ ، وهذا يعني أن الطريق في النشر ليست قراءة كذلك ، والله أعلم .

ثم رجعت إليه ثانية لمعرفة مذهب يعقوب في الإدغام الكبير عده ، فوجدته عقد باباً للإدغام الكبير لأبي عمرو البصري ، وذكر بعض من وافقه في بعض الكلمات ، ولم يذكر ألبتة يعقوب بكماله ، بل أكثر من ذكر موافقة لأبي عمرو من رواة يعقوب هو الوليد بن حسان وعبد الخالق ، ورويس في الادغام الخاص ، والله أعلم .⁵⁷

2- غاية الاختصار : بعد الرجوع إليه وجدت الباب فيه كالتالي :

أ- الإدغام الخاص لرويس فقط ، وليس له الإدغام المطلق .

ب- فيه طريق الزبيري ؛ لكن عن روح فقط ، وليس له الإدغام .

فظهر من هذا : أن الإدغام المطلق ليعقوب ليس من كتاب غاية الاختصار أيضاً .

والخلاصة :

أن الإدغام الكبير ليعقوب لا يصح إسناداً ، بل هو منقطع أيضاً :

56 - الكامل : 262
57 - انظر : الكامل : 339-369

1- الكتب التي ذكرها ابن الجزري وهي : الكامل والمصباح وغاية الاختصار ، كلها ليس فيها هذا الإدغام ليعقوب ، لا من الروائين ، ولا من إحداهما ، وما ذكر عن المصباح إنما هو حكاية لا قراءة .

2- ابن الجزري رحمه الله صرح بأنه قرأ بهذا الإدغام من طريق شيخ شيوخه أبي حيان الأندلسي في كتابه غاية المطلوب عن المصباح ، وهذا ليس من طرق النشر ، وهذا ما صرح به هو نفسه في قوله : " ذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: المطلوب في قراءة يعقوب. وبه قرأنا على أصحابنا عنه. و ربما أخذنا عنه به " اهـ⁵⁸ ، فينبغي ملاحظة هذه الضمائر في كلام ابن الجزري ، وهي :

أ- الضمير في " وبه قرأنا " : أي وبالإدغام المطلق ليعقوب قرأنا .

ب- الضمير في " عنه " : أي عن أبي حيان .

ت- الضميران في " عنه به " : أي عن أبي حيان بالإدغام .

فهذا نص صريح أن ابن الجزري إذا قرأ بالإدغام المطلق ليعقوب فإنما يقرؤه من طريق أبي حيان ، وهي طريق لم يسجلها ولم يخترها في النشر .

كما ينبغي ملاحظة عبارة ابن الجزري في وصفه لصنيع أبي حيان ، وهي قوله : " وذكره " ولم يقل " رواه " أو ما شابهها ، وأبو حيان هنا أرى أنه ذكره تبهاً لأبي الكرم في المصباح .

ويضاف إلى هذا أيضاً : أن ابن الجزري كان يقرأ بهذا الإدغام على قلة ، كما تدل عليها عبارته " وربما " ، والله أعلم .

3- عبارة أبي الكرم في المصباح هي : " وروى الأهوازي عن الزبير عن رجاله
عن يعقوب إدغم جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو " . اهـ

وهناك مسائل كثيرة من هذا النوع ؛ سواء عند ابن الجزري أو عند غيره من المؤلفين في القراءات كالداني الذي قد ذكر في كتابه التيسير كلمات لبعض الرواة خرج فيها عن طريقه التي ذكرها فيه ، والله أعلم .